الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي

(دراسة مقارنة)

إعداد

محمود محمد علي محمود إدريس

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معهد المصرفية والمالية الإسلامية

معهد المصرفية والمالية الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يونيو ٢٠١٠م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. وقد اعتمدت لها نموذجين تطبيقيين اثنين، هما: فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي، وذلك من خلال دراسة تحليلية نقدية للأعمال التي يضطّلع بها هذان المصرفان. وقد ارتكزت الدراسة على بحث إنجازات وتطورات أدوات المنتجات المالية الإسلامية الماليزية، مما أعطى هذه المصارف ومنتجاتها دفعاً وتفوقاً في هذا المجال. وقد تركزت الدراسة على مقارنة أداء المصرفين وكذا المنتجات التي يستخدمها. وتحفظت الدراسة على بعض الأساليب التي تُجرى بها تلك المعاملات، موضّحة آراء الفقهاء المعاصرين وحكم الشرع فيها، مما يلزم النظر فيها ومراجعة تطبيقاتها لتنضبط بالضوابط الشرعية. وفي ثنايا ذلك أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود قصور في بعض التطبيقات المذكورة، غير أن هذا لا ينقص من قدر هذين المصرفين وقدر مجهودات العلماء القائمين على الرقابة الشرعية فيهما. كما اعتنت بالمنهج التطبيقي المقارن بغية الوصول إلى فحص عميق للمصرفين ومنتجاتهما. وقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة فرع بيت التمويل الكويتي، وبنك إسلام، وإن شابها بعض القصور، فإنهما تُعد بحق تجربة ناجحة في عمومها ونموذجاً للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم.

ABSTRACT

This study investigates the role of Shariah Advisory Council in Islamic financial institutions, focusing on two cases, namely the Kuwait Finance House branch in Malaysia and Bank Islam Malaysia Berhad. A comparative critical analytical study has been conducted on the activities of these two banks. The study has also examined the achievements and development of the Islamic financial products in Malaysia, which have given Islamic banks the competitive edge in the financial industry. Furthermore, the study has investigated comparatively the performances of the two banks, their instruments and some of the modes of transactions they use, highlighting the views of contemporary scholars and Shari'ah rulings on these instruments. Some of these views necessitate a review of some of these applications to make them Shari'ah compliant. Accordingly, the study has pointed out that in spite of the shortcomings in some of these applications, this does not in any way undermine the abilities of the two banks and the efforts of the scholars offering Shariah Advisory in these two banks. The study has adopted a comparative operational method to examine the two banks and their products profoundly. The study concludes that the experiences of the Kuwait Finance House branch and Bank Islam Malaysia Berhad, despite some of the shortcomings, are generally successful and can be good examples for overcoming the present global financial crisis.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mahmoud Mohamed Ali has been approved by the following:

Said Bouheraoua
Supervisor

Abdallahi Ben Mohamed
Internal Examiner

Mohammed Sharif Bashir
External Examiner

Nasr Eldin Ibrahim Ahmed Hussein
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mahmoud Mohammed Ali

Signature..... Date. 03-06-2010

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٠ محفوظة لـ: محمود محمد علي محمود إدريس

الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي: دراسة مقارنة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمود محمد علي محمود إدريس

التوقيع: .....

التاريخ: ١٢-٠٦-٢٠١٠

يطيب لي أن أهدي ثمار هذا الغرس إلى والدي الحبيب، صاحب الفضل العميم، حيث رباني في حبِّ القرآن، وكان يتطلّع إلى أن يرى ثمار مجهود ابنه؛ رب ارحمه واجعله من ورثة جنة النّعيم. وإلى والدتي الطّيبّة أمي الرّؤوم لقاء صبرها علىّ ودعائها لي بالتّوفيق. وإلى إخواني وأخواتي الأشقاء أمدهم الله بالصّحّة والعافية، وإلى مشايخي وأساتذتي أصحاب الفضل في تكويني العلميّ، وأصحابي في طريق طلب العلم، إخواني في الله مُحبي الخير. أهدي ثمار نجاحي هذا، لعلّ في ذلك يكون بعض الوفاء لهم جميعًا.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمّد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. امتثالاً لقول الله تعالى: " ولا تنسو الفضل بينكم"، ومن باب رد الجميل أجزل شكري في نهاية بحثي هذا إلى أستاذي الأفضل **الدكتور سعيد بوهراوة** الذي تولى الإشراف على رسالتي، على صبره الجميل، وعلى سماحته التي كان يتحلى بها على الرّغم من ترددي كثيرًا على مكتبه في سبيل أن يخرج هذا العمل بطريقة علمية مفيدة، فقد كان لتوجيهاته ونصائحه الطيبة أثر كبير في تكملة بحثي بالطريقة اللائقة، والشكر أيضا موصول إلى مشرفي الثاني **الدكتور محمد أكرم لالدين** والذي كان لتوجيهاته العلمية ونصائحه الرّشيدة دور كبير في إنجاز البحث . كما لا يفوتني أن أتقدم بالشّكر لأصحاب الفضيلة أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة: **الدكتور يونس صوالحي، والدكتور عبد الله بن محمد،** الممتحنين الداخليين، **والدكتور محمد شريف بشير** الممتحن الخارجيّ، و **الدكتور نصر الدين إبراهيم أحمد** عميد مركز الدراسات العليا ورئيس لجنة المناقشة، أشكرهم كلهم على ملاحظاتهم القيّمة والموفّقة في تقويمهم للبحث.

والشّكر أرفعه إلى إدارة الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا التي أتاحت لي الفرصة لأكون أحد الدّارسين فيها، وبما يسرته لي من تسهيلات ساعدتني في إكمال دراستي، كما أشكر مركز الدّراسات العليا والقائمين عليه، والشّكر أخلصه لعمادة " معهد المصرفيّة والمالية الإسلاميّة " وما قدموه لي، كما أشكر أعضاء مكتبة الجامعة الإسلاميّة على خدماتهم الميسرة والمتعلقة بالحصول على المراجع العلميّة بوسائل حديثة وفرت لي كثيرًا من عناء البحث.

كما أتقدّم بخالص شكري لأصحاب الفضل وخصوصاً أخي الدكتور عبد الله أحمد، والدكتور خيار عبد الله، والأخ محمد إدريس محمد سعيد، وأستاذي مصطفى عمر، وأستاذي إبراهيم الفارسي، والأستاذ مصطفى حمد، أحد الأعضاء المؤسسين لبنك إسلام الماليزي، والحاج محمّد باقر رئيس هيئة الرّقابة الشّرعيّة في بنك إسلام الماليزي، وأعضاء هيئة الرّقابة الشّرعيّة في فرع بيت التّمويل الكويتي بماليزيا. والشّكر موصول لأساتذتي وزملائي على توجيهاتهم ونصائحهم، فجزاهم الله جميعًا خيراً.

الفهرس

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

التصريح ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

اهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفهرس ..... ط

الفصل التمهيدي: مقدمة البحث ١

المقدمة ١

الإشكالية ٢

أسئلة البحث ٣

فرضيات البحث ٣

أسباب اختيار البحث ٤

أهداف البحث ٤

الدراسات السابقة ٤

حدود البحث ١٣

منهجية البحث ١٣

المخطط الإجمالي للبحث ١٤

الفصل الثانى: الرقابة الشرعية: مفهومها ونشأتها وأهدافها ومشروعيّتها ١٦

تمهيد ١٦

المبحث الأول: تعريف الرقابة، وبيان نشأتها، وأهدافها ١٦
المطلب الأول: الرقابة لغة واصطلاحاً ١٦
المطلب الثاني: نشأة الرقابة الشرعية ٣١
المطلب الثالث: أهداف الرقابة الشرعية ٣٣
المبحث الثاني: المستند الشرعي لجهاز الرقابة، وخصائصها، ومجالات عملها،
وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية ٣٦
توطئة ٣٦
المطلب الأول: المستند الشرعي للرقابة ٣٦
المطلب الثاني: الخصائص المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية ٤٢
المطلب الثالث: المجالات العملية لهيئة الرقابة الشرعية ٥٣
المطلب الرابع: أثرها في تطوير الأعمال المصرفية ٥٨
المبحث الثالث: أهم التحديات التي تواجهها هيئة الرقابة الشرعية ٦٩
المطلب الأول: الجوانب المؤسسية ٦٩
المطلب الثاني: الهندسة المالية ٧١
المطلب الثالث: تضارب الفتاوي ٧٥
المطلب الرابع: العولمة ٧٦
المبحث الرابع: غياب الرقابة الشرعية المركزية، وأثره في إضعاف بعض الأدوات
المصرفية الإسلامية ٧٨
المطلب الأول: غياب الرقابة الشرعية المركزية ٧٨
المطلب الثاني: عدم استقلال الرقابة عن الإدارة المركزية ٧٩
المطلب الثالث: ضعف المراجعة الشرعية الداخلية ٨٠

الفصل الثالث: الرقابة الشرعية في فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا ٨٣
توطئة ٨٣
المبحث الأول: لمحة عامّة عن المصرفية الإسلامية الماليزية، تطوراتها، وأهم إنجازاتها ٨٣

المطلب الأول: لمحة عامة عن المصرفية الإسلامية الماليزية ٨٣
المطلب الثاني: تطورات المصارف الإسلامية الماليزية ٩١
المطلب الثالث: إنجازات المصرفية الإسلامية الماليزية ١٠٧
المبحث الثاني: النشأة والتعريف بيت التمويل الكويتي..... ١١٨
المطلب الأول: التعريف بفرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا ١٢٢
المطلب الثاني: التعريف باللجنة الشرعية ١٢٥
المطلب الثالث: شروط اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في فرع
بيت التمويل الكويتي بماليزيا..... ١٢٩
المطلب الرابع: أعمال أعضاء الهيئة الشرعية في فرع بيت التمويل
الكويتي بماليزيا ١٣٢
المبحث الثالث: هيئة الرقابة الشرعية، مكوناتها، وطريقة عملها ١٤١
المطلب الأول: هيئة الرقابة الشرعية ١٤٢
المطلب الثاني: مكونات هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي
"فرع ماليزيا" ١٤٣
المطلب الثالث: طريقة عمل الهيئة الشرعية في بيت التمويل الكويتي
"فرع ماليزيا" ١٤٤
المبحث الرابع: الأنشطة والخدمات التي يقدمها فرع بيت التمويل الكويتي في ماليزيا
..... ١٤٤
المطلب الأول: نشاط خدمات العميل ١٤٥
المطلب الثاني: نشاط القرض الحسن ١٤٧
المطلب الثالث: النشاط الاستثماري لبيت التمويل الكويتي "فرع ماليزيا" . ١٤٩
المطلب الرابع: نشاط الزكاة التكافلي ١٥١
المبحث الخامس: الصيغ التمويلية التي يمارسها فرع بيت التمويل الكويتي في
تعاملاته المصرفية ١٥٢
المطلب الأول: عقد الإجارة وأنواعها ١٥٣

المطلب الثاني: المشاركة وأنواعها ١٥٥
المطلب الثالث: الخطوات المتبعة في معاملة المرابحة المصرفية ١٥٦

الفصل الرابع: الرقابة الشرعية في بنك إسلام الماليزي:(Bank Islam Malaysia) .. **١٦١**
تمهيد ١٦١
المبحث الأول: بنك إسلام الماليزي، نشأته، أنشطته، وتوسعاته،
وخدماته المصرفية..... ١٦١
المطلب الأول: مرحلة التأسيس والنشأة..... ١٦١
المطلب الثاني: أنشطته المصرفية..... ١٦٦
المطلب الثالث: مرحلة التوسُّع في الخدمات ١٧٠
المبحث الثاني: الهيكل الإداري، والتنظيمي، للهيئة الشرعية في بنك
إسلام الماليزي ١٧٧
المطلب الأول: الهيكل الإداري ١٧٨
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للهيئة الشرعية ١٧٩
المطلب الثالث: الإطار القانوني للهيئة الشرعية في بنك إسلام ماليزيا..... ١٨١
المطلب الرابع: كيفية إدارة المخاطر في إطار الرقابة الشرعية ١٨٥
المبحث الثالث: آليات عمل الهيئة الشرعية "ببنك إسلام الماليزي"
بين المسؤوليات والصلاحيات ١٨٧
المطلب الأول: آليات عمل الهيئة الشرعية في بنك إسلام الماليزي..... ١٨٧
المطلب الثاني: أدوار ومسؤوليات لجان الهيئات الشرعية
(في بنك إسلام الماليزي) ١٨٨
المطلب الثالث: هيكل قسم الشريعة ١٩٢
المطلب الرابع: السياسات والمبادئ التوجيهية " لبنك إسلام الماليزي"..... ١٩٣
المطلب الخامس: معايير تعيين عضو هيئة الرقابة وآلية اتخاذ قرار
الهيئة الشرعية..... ١٩٥

المبحث الرابع: دور الهيئة الشرعية في إدارة السيولة، ومتابعة الأدوات المالية ١٩٧
المطلب الأول: دور بنك إسلام الماليزي في إدارته للسيولة..... ١٩٧
المطلب الثاني: الأدوات المالية المتداولة في بنك إسلام الماليزي ٢٠٤
المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة في بنك إسلام الماليزي ٢١٣
المبحث الخامس: تعاملات بنك إسلام الماليزيّ في سوق المال الإسلاميّ
الماليزيّ، وتطوراتها التمويليّة ٢١٤
المطلب الأول: أنواع المعاملات المستخدمة في بنك إسلام الماليزي ٢١٥
المطلب الثاني: تداول سوق المال الإسلامي الماليزي للصكوك ٢١٨
المطلب الثالث: التطورات التمويلية لعمليات سوق المال الإسلاميّ الماليزيّ ٢٢٠
المطلب الرابع: التأكد من مطابقة أعمال بنك إسلام الماليزي
لأحكام الشريعة الإسلامية ٢٢١

الفصل الخامس: تقويم مقارن لأداء مصرفيّ: بيت التمويل الكويتي فرع ماليزيا "وبنك إسلام الماليزي ٢٢٤
توطئة..... ٢٢٤
المبحث الأول: تقويم مقارن لأداء الهيكل الإداري للهيئة الشرعية في فرع
بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي ٢٢٤
المطلب الأول: تقويم الأداء الإداري للهيئة الشرعية لفرع بيت التمويل
الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي..... ٢٢٥
المبحث الثاني: تقويم مقارن بين المنتجات التي يستخدمها كل من فرع
بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي ٢٣٢
المطلب الأول: منتجات فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا..... ٢٣٢
المطلب الثالث: منتجات بنك إسلام الماليزي ٢٤٠
المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في المقارنة بين منتجات فرع
بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي..... ٢٤٧

الخاتمة ونتائج البحث ٢٥١
التوصيات ٢٥٤

قائمة المصادر والمراجع ٢٥٥

الملاحق..... ٢٨٤

الفصل التمهيدي

مقدمة البحث

ويحتوي على المحاور التالية:

المقدمة

الإشكالية

أسئلة البحث

فرضيات البحث

أسباب اختيار البحث

أهداف البحث

الدراسات السابقة

حدود البحث

منهجية البحث

المخطط الإجمالي

المقدمة

إن الرقابة الشرعية على الأعمال المالية والمصرفية في البنوك وظيفتها الرقابة على الأنشطة التي تعمل على تحقيق وتطبيق الخطط الموضوعة للأعمال التي يقوم بها الأفراد والقائمون على إدارة المشاريع والمؤسسات المالية، للتأكد من أنها تقوم بأعمالها، وأن تعاملاتها تتم بطريقة منضبطة وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، والتي تضمن أيضًا استمرارية المؤسسات المالية على الطريق الصحيح، وإمكانيات تطوير الأداء إلى أفضل وأحسن مستوى. لقد بات من الضروري تكثيف الجهود والعزم على إيجاد أسباب قوية تحقق أسلمة التعاملات في البنوك التقليدية، حتى يكون عمل البنوك موافقًا لما شرعه الله تعالى لصالح البشرية جمعاء، وبعيداً عن الأهواء البشرية.

والواجب على المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها النبيلة أن تتقيد بما يحل في تعاملاتها، وتكون بديلاً شرعيًا يغنى أبناء الأمة الإسلاميّة عن التّعامل بالرّبا المحرم شرعًا، وحين تفعل ذلك يتطابق اسمها وتطبيقاتها الفعلية.

وللرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية دورٌ كبيرٌ في أن تظهر بالمظهر اللائق للمحافظة على خصوصيتها الإسلامية، والتي أكسبتها التفاف الناس حولها؛ لذا جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع ليقدم بعض الإضافات الجديدة والشاملة لدور الرقابة الشرعية، وللوقوف أيضاً على دور الرقابة النظري والتطبيقي.

والباحث يأمل أن يكون اختياره لهذه الدراسة سبيلاً لتطوير الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية وإسهامًا لإبراز الدور التشريعي للرقابة بوصفها حافزاً للمصارف التقليدية ليقودها إلى أسلمت تعاملاتها المالية.

وإذا كانت التطبيقات المعمول بها أو بعضها موضع خلاف بين الفقهاء قديماً وحديثاً، فإنه يتوجب على الباحث التعرف على موطن الخلاف حتى تكون تعاملات المؤسسات المالية الإسلامية وفق قرارات هيئات الرقابة الشرعية التي تستمد مرجعيتها من الكتاب والسنة.

وسيقوم الباحث في دراسته لهذا الموضوع بدراسة مقارنة لتطبيقات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مختارًا "فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا" وبنك إسلام الماليزي" بوصفهما نموذجين لدراسته.

الإشكالية

تتمثل إشكالية هذا البحث في تحديد الإطار المفاهيمي لهيئة الرقابة الشرعية، و تحديد الدور المركزيّ الذي ينبغي أن تقوم به هيئات الرقابة الشرعية محل البحث، وكذا المجالات الإدارية والعلمية التي يجب أن يستوعبها حتى تتصف بالفاعلية والشفافية.

أسئلة البحث

وبناءً على الإشكالية المذكورة أعلاه، فإن البحث سيحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الرقابة الشرعية؟ وما مجالاتها؟ وما الشّكل السّليم لتطبيقاتها في المصارف الإسلاميّة؟
٢. ما أعمال الرّقابة الشرعيّة؟ وما أثر تلك الأعمال على توجيه أنشطة المصارف؟
٣. ما مدى فاعلية الرقابة الشرعية في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة؟.
٤. كيف تتم أعمال الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، وبنك إسلام الماليزي؟

فرضيات البحث

هناك عدة فرضيات تُعرض حول هذا الموضوع سيحاول البحث التّحقق منها بالدراسة والتّحرّي والفحص ومن هذه الفرضيات ما يلى:

السّؤال الأوّل: هل الاتهامات الموجهة للرقابة الشرعية عموماً والرقابة الشرعية في فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام ماليزيا، تتناول فكرة الرقابة الشرعية من أساسها أم تتناول طرائقها الإجرائية؟

الافتراض لهذا السؤال:

إن النّقد الموجّه للرقابة الشرعية يتمثَّلُ في طرائقها الإجرائية التي لا تَصدُقُ على جميعها بل على بعضها، أما شرعيتها فلا اعتراض عليها.

السّؤال الثّاني: هل طبيعة عمل القائمين على لجان الرقابة الشرعية يقتصر على تنزيل فتاوي المجامع الفقهية والهيئات البحثية على القضايا المثارة؟ أم أنه يتعداه إلى تجديد الاجتهاد في المسائل المثارة؟.

الافتراض لهذا السؤال:

إن دورَ الرقابة الشرعية في غالب لجان الرقابة يقتصر على اختيار الفتاوي الشرعية الصادرة عن المجامع الفقهية ومجالس الفتوى.

أسباب اختيار البحث

يمكن تلخيص أسباب اختيار البحث في الآتي:

١. ذيوع صيت بيت التمويل الكويتي، وبنك إسلام ماليزيا في العالم الإسلامي.
٢. ظهور ملاحظات نقدية لاذعة وُجّهت لهيئات الرقابة الشرعية في العالم العربي والإسلامي.
٣. بروز دعوات لإحداث تغيير جذريّ في الرقابة الشرعية.
٤. إبراز صيغة تقديم ملاحظات نقديّة لهيئة الرقابة الشرعية تجمع بين الأسس الثابتة والاجتهادات المعتبرة في الرقابة الشرعية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جُملةٍ من الأهداف أهمها:

١. إبراز أهمية الرقابة الشرعية، وبيان دورها في جذب رأس المال الإسلاميّ من جميع أنحاء العالم.
٢. تحليل أعمال الرقابة الشرعية، وبيان أثرها في توجيه أنشطة المصارف والنوافذ المصرفيّة الإسلامية.
٣. تقديم حلول واقتراحات للارتقاء بأعمال الرقابة الشرعية وتطويراً للقدرات العلمية والمهنية لدى العاملين على الفتوى، والعاملين في المصارف الإسلامية.
٤. القيام بدراسة تطبيقية نموذجية لهيئتين من هيئات الرّقابة الشرعيّة لتَميُزها بميزات لا تتوفر في غيرهما من هيئات الرقابة المعاصرة، والهيئتان هما "فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا" وبنك إسلام "الماليزي".

الدراسات السابقة

كثرت الشبهات في معاملات الناس اليومية في البنوك والمؤسسات المالية ونتيجة لتغلغل المعاملات المحرمة في بعض البنوك الإسلامية، فقد آن الأوان لتوخي الحذر والحيطة من خطر الوقوع في الربا المحرم والبحث عن هيئة رقابة شرعية متعمقة في فهم النصوص، وبعيدة عن

السطحية التي تخل بدور الفقيه الذي يصدر الفتوى والذي تُبنى على فتواه الكثير من قرارات المؤسسات المالية الإسلامية.

وانطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿ **وأحل اللهُ البيع** ﴾[1]، الباحث ألزم نفسه أن يوجه جهده ويركزه في دراسة موضوع الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من جهود الفقهاء والباحثين التي كتبت حول هذا الموضوع إلا أن ذلك المجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصيّ والإضافات.

والباحث في دراسته قام بتقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين، وذلك لتسهيل الإلمام والمعرفة كما يقتضيه السياق.

القسم الأول: يتناول الكتب التي تطرقت لهيئة الرقابة الشرعية من وجهة نظر مقاصد الشريعة الإسلامية. ومن هذه الكتب التي يريد الباحث تناولها كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية[2]، لمؤلفه أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، وهو يُعَدُّ بحق من الكتب التي تطرقت لمناقشة أحكام الحسبة وبما أن الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، ويرى الباحث أن مفهوم الحسبة ومفهوم الرقابة الشرعية في تاريخنا الإسلامي سيّان كما أن مقصود الشارع للرقابة هي الأمور المتعلقة بحق الله تعالى وحق الآدميين، ومما يراه المؤلف أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مشترك بين حق الله تعالى، وحق الآدميين.

الباحث يرى أن للكتاب صلة بموضوع الدراسة، على الرغم مما فيه من جوانب يرى الباحث أنها تحتاج إلى إكمال وتمحيص. وهذا ما يرى الباحث إضافته لا سيما فيما يتعلق بالأموال العامة والمؤسسات المالية.

ومن الكتب التي صنّفت في النظام المالي في الإسلام كتاب **الخراج** للقاضي أبي يوسف[3]، يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة، الذي صنف كتابه هذا بأمر من الخليفة العباسي هارون الرشيد حتى يكون عاملاً مساعداً في جباية الخراج، والعشر والصدقات

---

[1] سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

[2] الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٤ م)، ص٤٠.

[3] إبراهيم، يعقوب، **الخراج**. (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ص٢٣.

وغيرها من المصادر المالية في عهد الدولة العباسية، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن الرعية، وصلاح أمرهم.

وعلى الرغم من تضمن الكتاب بيان موارد الدولة الإسلامية المالية، فإنه لم يتطرق للأمور الإدارية في الدولة بما يخص الأموال العامة، لذلك جاءت دراسة المؤلف للرقابة غير شاملة لسبب أنها لم تكمل الجانب الذي يتعلق بدراسة الباحث.

تناول المؤلف عبد السلام الرافعي[٤]، في كتابه **الولاية على المال في الشريعة الإسلامية** تحت موضوع مفهوم المال، وفي ثنايا حديثه ذكر المؤلف أن المال من الضرورات الخمس التي يجب المحافظة عليها، وأن الأصل في كل شيء الحل، إلا الدماء والفروج والأموال، الأصل فيها التحريم، والمؤلف ركّز جهده في بيان الولاية المالية في الشريعة الإسلامية وفقاً للمذهب المالكي.

والباحث يرى أن الدراسة التي قام بها المؤلف لم تتناول الإدارة المالية عن طريق المؤسسيّة، الأمر الذي يسعى الباحث لتكملته في الجوانب المتعلقة بدراسته.

ومن الكتب التي أسهمت في دراسة الرقابة الشرعية كتاب **الخراج** أيضاً، لقدامة ابن جعفر [٥]، حيث تناول المؤلف في الباب الثالث من كتابه ديوان بيت المال ومن أهم ما ذكره في هذا الباب أن الغرض من ديوان بيت المال، إنما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من المال، ويخرج من النفقات.

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة تعرض المؤلف للرقابة بطريقة تجعل المرء يراقب المال العام والخاص، وذلك كما ذكر المؤلف بالتفقد المستمر الذي يضبط المال.

والباحث يرى أن هذه الدراسة موافقة لما سوف يتناوله في دراسته الحالية، وأما المسائل التي لم ترد ضمن هذه الدراسة فيجب التوسع فيها بغية الوصول إلى الفائدة.

---

[٤] الرافعي، عبد السلام، **الولاية على المال في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المذهب المالكي**. د.ن، د.ط، د.ت، ص٢٢٥.

[٥] ابن قدامه، جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق الدكتور محمد حسين الزبيري**، (بغداد: دار الرشيد، د.ط،١٩٨١م)، ص٣٦.

القسم الثاني: هذا القسم من الدراسات السابقة يهتم بدراسة المؤلفات والأبحاث التي عنيت بتطبيقات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وما كُتِبَ عن فرع " بيت التمويل الكويتي بماليزيا "وبنك إسلام الماليزي " بوصفهما نموذجين لدراسة الباحث.

المجموعة الأولى- من الدراسات التي تناولت الرقابة الشرعية هي: الدراسة الأولى للباحث محمد أمين علي بعنوان (**الرقابة الشرعية في مؤسسة صناعة الخدمات المالية الإسلامية**[٦])، وجاءت دراسة الباحث لبيان أنواع الرقابة في الإسلام، حيث ركّز على رقابة الله تعالى، وهو ما عرّفه الباحث بالرقابة العليا، مستدلاً على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾[٧]، وأمر آخر أضافه الباحث أن رقابة الله لها فعالية وتأثير على الإنسان، وكل حركاته وسلوكه محسوبة عليه قال الله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لدية رقيب عتيد﴾[٨]، ومنها رقابة الإنسان على الإنسان، وتحدث المؤلف عن نظام الحسبة وقال إنه متعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتحدث أيضاً عن رقابة الإنسان على نفسه وذكر المؤلف أن هذه الرقابة تُعَدُّ من أدق الرقابات لكونها متعلقة بذاتية الإنسان، ومما تطرق فيه المؤلف أيضاً أهمية الرقابة الشرعية لسبب أنها تُعَدُّ بوصفها الفارق الأساس بين المصارف الإسلامية وغيرها، لإرشادها الشرعي للمؤسسة المالية الإسلامية.

وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة في تحديد الإطار النظريّ العام للرقابة الشرعية وهو ما سيتم توظيفه في معرض بحثه في الحكم على الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

ولذا يرى الباحث أهمية إضافة الإطار النظريّ، وهذا ما يسعى لتوضيحه أكثر فضلاً عن إعادة النظر في دراسة ما كتبه الباحث حول الرقابة بالتوسع بغرض إظهار التّطبيقات المتعامل بها في المصارف الإسلاميّة عامّةً، ومصرفي فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، "وبنك إسلام الماليزي" خاصّةً.

---

[٦] القطان، محمد أمين علي، **الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية** " دراسة شرعية تطبيقية ". (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١٤٠٤،١ هـ ٢٠٠٤م)، ص٦.

[٧] سورة النساء، آية: ١.

[٨] سورة ق، آية:١٨.

ومن الدراسات التي تناولت الرقابة الشرعية في إطارها العام دراسة الدكتور عوف محمود الكفراوي[٩]، بعنوان: **الرقابة المالية في الإسلام**، حيث قسم المؤلف دراسته إلى خمسة أبواب خصصها كلها للرقابة المالية في الإسلام من حيث المفهوم والنشأة، والأمر المهم الذي يفيد الباحث تخصيص المؤلف الباب الأول للرقابة المالية وضمن هذا الباب ثلاثة فصول: الأول تناول التعريف بالرقابة الشرعية، والثاني تناول فيه الأهداف والوسائل، والثالث بيّن فيه أنواع الرقابة وصورها.

ويرى الباحث إكمال ما يراه لم يكتمل من خلال إطلاعه على الكتاب، وسيتطرق أيضاً للأمور التي أوردها المؤلف بنوع من التوسع.

ومن المؤلفين الذين أسهموا فيما يتعلق بالرقابة المالية في الفقه الإسلامي، الدكتور حسين راتب ريان[١٠]، في دراسة له بعنوان: **الرقابة المالية في الفقه الإسلامي**، وخاصة المطلب الثالث من الدراسة والذي يتعلق بأهداف الرقابة المالية في الإسلام ومزاياها، وأنواعها، ومما سيفيد الباحث في دراسته الهدف العام للرقابة المالية في الإسلام والذي عرّفه المؤلف بحفظ الأموال العامة في الدولة الإسلامية وحمايتها من كل أنواع الضياع التي قد تتعرض لها.

ومما لا يختلف فيه الباحث مع المؤلف هو حفظ المال والذي عدّه الفقهاء من الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة لتحقيق حفظ المال على أرض الواقع. لذلك يؤكد الباحث أن الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية دورها هو حفظ المال خوفاً من دخول شبهة الربا فيه.

ومن الدراسات التي تناولت الرقابة دراسة بعنوان **النظم المالية في الإسلام**، للباحث قطب إبراهيم محمد[١١]، هذه الدراسة تناولت في ثناياها دور الرقابة على المالية العامة في الإسلام، حيث بدأ الكاتب بالرقابة في النظم الحديثة والتعريفات التي تتعلق بها، متناولاً فيها

---

[٩] الكفراوي، عوف محمود، **الرقابة المالية في الإسلام**. (القاهرة: مكتبة الإشعاع الفنية، ط١، ١٩٩٧م)، ص١٦،١٥.

[١٠] ريان، حسين راتب، **الرقابة المالية في الفقه الإسلامي**. (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م)، ص ٢٨.

[١١] محمد، قطب إبراهيم، **النظم المالية في الإسلام**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٠م)، ص٢٣٦.

أهمية المراقبة وأنواعها، والجانب الذي يهم الباحث من هذه الدراسة هو ما يتعلق بالرقابة الإدارية.

على الرغم من تناول المؤلف للرقابة الإدارية، يرى الباحث أهمية الرقابة الشرعية أيضاً في المصارف الإسلامية؛ لذلك فإن الدراسة التي قدمها المؤلف سوف تكون عاملاً مساعداً للباحث في جميع الجوانب المتعلقة بدراسته الحالية.

ومن الدراسات التي تطرقت للرقابة دراسة بعنوان **الفكر الإسلامي والإدارة المالية للدولة**، لمؤلفها شوقي عبده الساهي[١٢]، ومن الأمور التي يرى الباحث أنها تتعلق بدراسته ما أورده المؤلف في سياسة اختيار القائمين على إدارة مالية الدولة، وبالأخص ما يتعلق بمبدأين أساسيين هما القوة، والأمانة. ومما يراه الباحث أن هذين المبدأين يجب أن يتوافرا في أعلى مسؤول وأدنى موظف.

المجموعة الثانية: البحوث والدراسات التي اهتمت بكل ما هو متعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية، والتطبيقات المعمول بها في فرع "بيت التمويل الكويتي بماليزيا" وبنك إسلام "الماليزي" خاصة، والمصارف الإسلامية الأخرى عامة.

ومن الذين اهتموا بدراسة الجانب الاقتصاد الإسلامي المؤلف حسن يوسف داود[١٣]، في كتابه **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول، وذكر في تمهيد الكتاب الإطار الشرعي لمفهوم الرقابة الشرعية في الإسلام بطريقة أوسع.

ومن خلال اطلاع الباحث على ما تناوله المؤلف يرى أن ما جاء في موقف الباحث ويعالج أيضاً الصعوبات التي تعترض طريق الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن الدراسات التي يرى الباحث أنها أسهمت فيما يتعلق بالرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية دراسة الدكتور محسن أحمد الخضيري[١٤]، وهي بعنوان: **البنوك الإسلامية**، حيث قام الكاتب بمناقشة أسئلة منها لماذا البنوك الإسلامية؟ ومجيباً عن هذه التساؤلات ثم قام في

---

[١٢] الساهي، شوقي عبده، **الفكر الإسلامي والإدارة المالية للدولة**. (القاهرة: مكتبة النهضة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م)، ص٣٩.

[١٣] داود، حسن يوسف، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**. (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، ص٢٤.

[١٤] الخضيري، محسن محمد، **البنوك الإسلامية**. (القاهرة: د.ن، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م)، ص ١٧ .

دراسته بمناقشة الطرق التي من شأنها أن تجعل البنك بعيداً كل البعد عن المخالفات الشرعية، قائلاً: "لكي يجد البنك المخرج الشرعي عليه أن يلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية والتي تضفي على البنك المصداقية من الشكوك والتساؤلات التي توجه له بين الفينة والأخرى.

ومن أهم ما تميزت به دراسة الباحث تعرضها لمناقشة المسائل السائدة والمتوقعة وكذلك الخدمات التي من شأنها أن تنفع الزبون المسلم، وختم الكاتب كلامه منوّها بأهمية التدرج في معاملات المصارف الإسلامية.

ومن الباحثين الذين تناولوا بكتاباتهم هيئات الرقابة الشرعية وسبب توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، هو الباحث حمد لاحم الناصر[١٥]، في دراسة له نشرت في صحيفة الشرق الأوسط الدولية تحت عنوان: **هيئات الرقابة الشرعية من الفردية إلى العمل المؤسسي**. وذكر الكاتب في مقاله أن وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية أو غيرها أمر بالغ الأهمية لكونها تدرس الجديد والمبتكر.

وختم الكاتب دراسته بقوله " اعتبار إلزامية قرارات الهيئة الشرعية للمؤسسات المالية نابع من كونها تأخذ طابع التقنين والتشريع، وليس فقط من كونها هيئة فتيا. ومما يراه الكاتب أيضًا أن انتقال الصناعة المالية الإسلامية من حقبة العمل الفرديّ إلى العمل المؤسسي هي مقدّمة لتوحيد معاييرها الشرعية.

والملاحظات التي أبداها الباحث عدم تعرض الكاتب لطرق تطوير المصرف الإسلامي من حيث الأداء وغيره، وهذا ما سيقوم الباحث بإضافته.

ومن الذين أسهموا بمقالاتهم الدكتور أشرف محمود.[١٦]، في دراسته التي جاءت تحت عنوان : **الرقابة الشرعية بالبنوك.. غياب فقه التجربة**. ومما ذكره الناشر، أن المصارف الإسلامية تتسم عن غيرها بمزايا عديدة، لعل أبرزها هو وجود الرقابة الشرعية، والتي تعد

---

[١٥] الناصر، لاحم، حمد، مقال بعنوان: **هيئات الرقابة الشرعية من الفردية إلى العمل المؤسسي**. (صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ الثلاثاء ١ ربيع الأول ٢٤٢٨هـ الموافق٢٠ مارس ٢٠٠٧م)، العدد ١٠٣٣٩. <www.asharqalawsat.com> تاريخ الإطلاع ٢٠ /٣/ ٢٠٠٧م.

[١٦] محمود، أشرف، **الرقابة الشرعية بالبنوك. غياب فقه التجربة**. <http;//www.islamonlin.net/Arabic> تاريخ الإطلاع ٢٠ /٣ / ٢٠٠٧م.